تاريخ استقبال المقال: 2018/10/03 تاريخ مراجعة المقال: 2018/12/04 تاريخ قبول نشر المقال: 2019/01/03

دور مؤسسات البحوث think tank في صياغة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية

The role of research institutions " think tank " in the making of the political Decision in the United States of America

جميلة طيب [1] و محمّد زين العابدين دايد [2]
[1][2]كلية والحقوق والعلوم السياسية
جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة
المؤلف المراسل: [1]tayebdjamila@yahoo.fr
[2]diploblida@gmail.com

الملخّــص:

تسمح طبيعة النظام السياسي الأمريكي بمشاركة العديد من مؤسسات البحوث المستقلة والحكومية في صياغة القرار السياسي في هذه الدولة. تتم هذه المشاركة ليس فقط من خلال عقد الندوات والمؤتمرات ونشر الكتب والدراسات بل وأيضا من خلال عملية التبادل للمراكز والأدوار بين الباحثين في هذه المؤسسات والشاغلين للمناصب السياسية والإدارية في الدولة. كما يكمن سر نفوذ هذه المؤسسات في القدرة الكبيرة على التكيف السريع مع القضايا الجديدة في البيئتين الداخلية والدولية.

بالإضافة إلى هذا فقد تحولت هذه المؤسسات في جزء من نشاطها إلى جماعات ضغط فتحت المجال في الوقت نفسه لجماعات أخرى غيرها تتوافق في المصالح على المستوى الداخلي والخارجي.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات البحوث، think tank، السياسة الأمريكية، صناعة القرار.

Résumé :

La nature du système politique américain permet la participation de nombreuses institutions de recherche indépendantes et gouvernementales à la Prise de décision politique dans ce pays. Cette participation a lieu non seulement par la tenue de séminaires, de conférences, la la publication de livres et d'études, mais également par l'échange de rôles entre les chercheurs occupant ces postes et ceux occupant des postes Politiques et administratives dans l'état. Le secret de l'influence de ces institutions réside dans la grande capacité de s'adapter rapidement aux nouveaux problèmes nationaux et internationaux.

En outre, ces institutions font désormais partie de leurs activités au sein de groupes de pression qui ont ouvert la voie à d'autres groupes compatibles avec les intérêts aux niveaux interne et externe.

Mots clés : institutions de recherche, think tank; politique américaine; Prise de décision.

Abstract :

The nature of the American political system authorizes many independent and governmental research institutions to participate in the making of political decision in this country. This does not only involve holding seminars, conferences, publishing books and studies, but, it also involves exchanging roles between researchers in these institutions and those who occupy political and administrative positions in the state. The high influence of these institutions relates to its great ability to quickly adapt with recent issues in both internal and international environments. In addition, as part of their activity, these institutions converted into pressure groups that paved the way for other corresponding groups at the internal and external levels.

Keywords: Research institutions, Think tank, American politics, Decision making

مقدمة:

يُوجد في الولايات المتحدة العديد من مراكز الدراسات والبحوث السياسية والإستراتجية، أطلق عليها تسمية "Think tanks" الكلمة الأولى تعني التفكير والثانية لها أكثر من دلالة فهي تعني الدبابة والآلة الحربية وبالتالي فالجمع بين الكلمتين تعني الفكر والسلاح، ولقد عبّر عنها الرئيس إيزنهاور بقوله: "إنّ هذه المؤسسات تنطوي على تفويض لم يصوت عليه أحد وسلطته لا تخضع لحساب"، كما أن هذه المؤسسات بعيدة عن المُسائلة والمسؤولية وأن الحركة الدوارة لهذه المؤسسات قادرة على التأثير في صناعة الرأي العام والتأثير فيه. إذ تقدّم مؤسسات البحوث الاقتراحات والحلول لمشاكل معينة، بحيث تعدّ تلك المراكز واحداً من أهم المرتكزات الأساسية لإنتاج المعرفة والتفكير العام في الدولة من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها من الأبحاث، المؤتمرات والإصدارات الدورية، الكتب والمنشورات.

والواقع أن طبيعة النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية قد جعلت بإمكان العديد من أجهزة الدولة، المنظمات السياسية، قوى الضغط الخاصة وغالبية مؤسسات البحوث ومختلف وسائل الإعلام المشاركة وبدرجات متفاوتة من حيث الاتساع والفاعلية في صياغة القرار السياسي للولايات المتحدة الأمريكية.

أهمية الموضوع:

تكمن اهمية دراسة موضوع مؤسسات البحوث Think tanks في الولايات المتحدة الامريكية في الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات الحكومية والخاصة منها والمتمثل في تقديم التحليلات الاكاديمية والمقترحات المناسبة بشان قضايا معينة مستعينة بقدرتها الكبيرة على التكيف السريع مع القضايا والأزمات الجديدة في البيئة الدولية، مما يجعلها شريكا مهما في صنع السياسة العامة في الدولة. كما تقدم هذه المؤسسات الكفاءات المؤهلة لتسلم مهام الإدارة في الحكومة لامتلاكها علاقات مباشرة وشخصية مع الكثير من صناع القرار مما يسهّل من قدرتها على الإقناع والتأثير.

الإشكالية:

تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

– ما مدى تأثير مؤسسات البحوث think tanks في صياغة القرار السياسي لدى الولايات المتحدة الأمريكية؟

وتندرج ضمن هذه الاشكالية مجموعة من الاسئلة اهمها:

– ما هي أهم مؤسسات البحوث الموجودة في الولايات المتحدة الامريكية؟

– هل مؤسسات البحوث الامريكية ذات طابع حكومي فقط؟ أم هناك مؤسسات بحوث غير حكومية؟

-كيف تؤثر مؤسسات البحوث في صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية؟

- ما هي الوسائل التي تستعملها هذه المؤسسات للتأثير على عملية صنع القرار السياسي؟

- ما هي التحديات التي تؤثر على اداء وفعالية مؤسسات البحوث في الولايات المتحدة الامريكية؟

للإجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدنا **الفرضيتين التاليتين:**

- توفر مؤسسات البحوث الحكومية والخاصة مواقع لتأثير النخبة الامريكية في صنع السياسة العامة للدولة بعيدا عن الاطر الحكومية.

- تؤمن مؤسسات البحوث في الولايات المتحدة فرصة انخراط ذوي المناصب الحكومية بعد تركها في مواقع مؤسساتية تمكنهم من المساهمة في صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الامريكية.

الإطار المنهجي:

لتحليل هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحديد الظاهرة محل الدراسة بالتطرق الى ابعادها وكذا الحقائق المرتبطة بها و تحليلها و تقرير حالتها.

الإطار النظري:

تم اعتماد نظرية الدور لملاءمتها في دراسة هذا الموضوع على اعتبار ان مفهوم الدور من المنظور السياسي يأخذ في أحد ابعاده الدور الوطني الذي يشمل أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الـــذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار بوصف أنواع الاعمال التي تؤدى ضمن كل موقف.

ولمعالجة هذه الاشكالية تم التطرق الى النقاط التالية:

أولا: مؤسسات البحوث في الولايات المتحدة الأمريكية

ثانيا: أثير مؤسسات البحوث think tank في صناعة القرار السياسي الأمريكي

1- مؤسسات البحوث في الولايات المتحدة الأمريكية

تصنّفُ مؤسسات البحوث في الولايات المتحدة الأمريكية حسب عدّة معايير، إما من حيث استقلاليتها أو تبعيتها إلى الأجهزة الحكومية أو إلى أحد المؤسسات التعليمية، مثل الجامعات فضلاً عن (مؤسسات البحوث المستقلة ومؤسسات البحوث الرّسمية التابعة للحكومة)، وأيضا من حيث تخصصها أو مجالات اهتمامها. فهناك مراكز متخصصة في مجال معين بينما توجد مراكز أخرى ذات اهتمامات واختصاصات متنوعة ومتعددة. فعلى سبيل المثال تعتبر مؤسسة راند مؤسسة متخصصة في التعامل مع القضايا ذات الطبيعة العسكرية والمخابراتية والإستراتيجية، غالباً ما تستعين بها المؤسسة العسكرية الأمريكية لمساعدة الجيش في كيفية مواجهة التحدي الذي تمثله قضايا الإرهاب والأمن القومي، وهي في الوقت ذاته مؤسسة مستقلة غير حكومية وغير ربحية[1]. كما تعتبر أمريكان انتربرايز[2] المعروفة بميولها اليمينية ذات الاهتمامات بالسياسة الاقتصادية للحكومة، وتقدم لها مقترحات اقتصادية. وهناك مؤسسات تهتم بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية والشؤون الدولية وأخرى تهتم بالشؤون الداخلية والسياسات والموضوعات المحلية في المجتمع[3].

1-1 مؤسسات البحوث غير الحكومية في الولايات المتحدة الامريكية:

تجاوزت مؤسسات البحوث غير الحكومية[4] أو المستقلة في الولايات المتحدة عام 1988 ألف مؤسسة، ارتبط نصفها تقريباً بالجامعات والنصف الآخر كان يعمل كمؤسسات خاصة ومستقلة، وحوالي 25% من هذه المؤسسات المستقلة –أي حوالي 100 مؤسسة– كان في ولاية واشنطن العاصمة[5].

وتعّد المؤسسات التالية من أهم المؤسسات البحثية وحلقة أساسية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، فهي تعمل على تعبئة المجتمع المدني، وتوجيه صناع القرار من خلال التأثير المباشر الذي يمارسه موظفوها الذين يضطلعون بمهام رسمية في الإدارة الأمريكية، أمثال "ريتشارد بيرل" مساعد سابق، و"دنيس روس" مبعوث الإدارة الأمريكية السابق في الشرق الأوسط، إلى جانب السياسيين التنفيذيين يلعب الخبراء في هذه المراكز دورا في توجيه العملية السياسية[6]، من أهمها:

أولا: أمريكان انتربرايز (American Enterprise Institute) تأسست في عام (1943)، كمؤسسة أبحاث خاصة استهدفت الدفاع عن النظام الرأسمالي وعن الشركات الكبيرة ومصالحها، ولكنها بعد ذلك تعددت وتنوعت وتوسعت مجالات اهتماماتها. يقوم هذا المعهد بإصدار أربع مجلات فصلية وحوالي (130) دراسة وكتاب كل سنة، كما يقوم بكتابة مقالات صحفية بمعدل ثلاث مقالات لكل أسبوع حيث يتم نشرها في (101) جريدة يومية تحت أسماء شخصيات سياسية واقتصادية معروفة. ونصف الباحثون الذين يشتغلون في هذه المؤسسة على الأقل هم سياسيون عملوا كموظفين في الإدارات الحكومية الأمريكية، وبسبب نشأته عُدّ انتربرايز كمعهد للنظام الرأسمالي ومصالح الشركات الكبيرة، فقد عُدّ أحد القواعد الفكرية الرئيسة

للحزب الجمهوري وأهم المصادر التي تزوده بالعقول والأفكار. وعلى سبيل المثال انضم إلى إدارة الرئيس ريغان من أبناء وأعضاء هذا المعهد (32) شخصاً وذلك بعد نجاح الجمهوريين باستلام السلطة عام 1981. كما حصل في عام 1977 بعد خروج الجمهوريين من الحكم نتيجة لفشل الرئيس فورد في الانتخابات أمام الرئيس كارتر، حيث انظم (20) شخصاً بمن فيهم الرئيس فورد نفسه إلى صفوف رواد المعهد[7].

ثانيا: بروكينجز انستتيوشن (Brookings Institutions) تأسست في عام 1927 وهي متخصصة في الأبحاث والدراسات الأكاديمية في مجال السياسة الدولية، وتنشر نتائج أبحاثها في كتب وتقارير ومجلات دورية. وتعتبر هذه المؤسسة مركز أبحاث ليبرالي ومصدر لتزويد الحزب الديمقراطي الأمريكي بكثير من الآراء والأفكار والكفاءات البشرية من الكوادر. على سبيل المثال قام هذا المعهد بتزويد إدارة كارتر (1977-1980) بعدد من المسؤولين والمتخصصين من بينهم تشارلز شولتر رئيس هيئة مستشاري الرئيس الاقتصاديين، تصدر عن هذا المعهد مجلة فصلية وحوالي (35) كتاب سنوي، كما يشرف هذا المعهد على العديد من برامج الإذاعة ويقيم العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية[8].

ثالثا: مؤسسة التراث (Héritage Foundation) تأسست في عام 1972 كمؤسسة بحوث يمينية محافظة، استهدفت أساسا التأثير في توجهات الرأي العام الأمريكي وترتيب ظروف موضوعية تسمح للفكر اليميني المحافظ بالسيطرة على السياسة العامة للدولة والعودة لاستلام الحكم. وساهم في نجاح ريغان للوصول إلى الحكم وبوش فيما بعد. كما قال أحد أعضاء المؤسسة بأن الأفكار تسبق في العادة السياسيين. وبعد انتخاب ريغان انضم إلى إدارته

من أعضاء المؤسسة (36) عضواً، عينوا جميعاً في مراكز حساسة وذات علاقة مباشرة بصنع القرار في السياسة العامة للدولة. أما ديفيد فولس الذي كان رئيس المؤسسة، فقد تم تعيينه من قبل ريغان عام 1982 رئيساً للجنة الاستشارية التي أوكلت إليها مهام تقييم الدبلوماسية الأمريكية. تعمل هذه المؤسسة على توجيه الرأي العام الأمريكي باتجاه يميني محافظ، ونشر هذا التوجه على المستوى الخارجي في أوربا. كما يقول جيفري جنز مستشار المؤسسة للشؤون الدولية بأن: "مؤسسة التراث تقود جهود عالمية لتطوير برنامج عمل دولي مشترك لليمين من خلال علاقات تعاون بين 200 منظمة ومجموعة أجنبية بما في ذلك أحزاب سياسية ومراكز تفكير وأساتذة الجامعات ومؤسسات إعلامية"[9]. وفي عام 1983 تم إنشاء (الاتحاد الديمقراطي العالمي) تحت قيادة المؤسسة، ويضم ذلك الإتحاد رؤساء أحزاب سياسية محافظة من (30) دولة يهدف إلى رسم استراتيجيات عمل خاصة في مجال السياسة الخارجية، هذه المؤسسة أيضا كالمؤسسات الأخرى لها منشورات وإصدارات من الكتب والتقارير والمجلات[10].

رابعا: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (Center for Strategic and International Studies)، تأسست هذه المؤسسة عام 1962 كمؤسسة أبحاث خاصة تابعة لجامعة جورج تاون الأمريكية، ويقول مؤسسو المركز بأنه يهدف إلى تشجيع صانعي القرار السياسي والجمهور على التفكير بشكل استراتيجي فيما يتعلق بالقضايا الدولية. استطاع هذا المعهد خلال مدة زمنية قصيرة احتلال مكانة مرموقة في واشنطن كواحد من أهم مراكز التفكير اليمينية المعادية للسوفيت والمتعاطفة مع إسرائيل. وفي سنة 1981 قدّم هذا المعهد استشارات أمنية وسياسية للرئيس ريغان، وانضم من أبناء هذا المركز

(18) شخصاً لإدارة الرئيس ريغان ومن بينهم رئيس المركز في وقته ديفيد ابشاير، أصبح سفير أمريكا لدى حلف الناتو[11].

خامسا: راند كوربوريشن (RAND Corporation) إنه أكبر مركز في العالم، وهو مركز أمريكي مقره الرئيسي في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، تقوم مؤسسة "راند" الذي أشتق إسمها من اختصار كلمتي (البحث والتطوير)، بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات ومن ثم تحليلها وإعداد التقارير والأبحاث التي تركز على قضايا الأمن القومي الأمريكي في الداخل والخارج[12].

1-2 – مؤسسات البحوث الحكومية في الولايات المتحدة الامريكية:

من أهم وأبرز المؤسسات التابعة للحكومة الأمريكية ما يلي:[13]

أولا: مكتب المحاسبة العامة (Government Accountability *Office*) إنه جهاز تحقيق تابع للكونجرس الأمريكي، وتبلغ ميزانيته إلى ما يقارب(300) مليون دولار، كما يبلغ عدد موظفيه (500) موظف، ومهمته القيام بالدراسات فيما يتعلق بالتجارة الخارجية والطاقة والتمويل ومعونات التنمية للدول الأجنبية.

ثانيا: مركز الكونجرس للخدمات البحثية (*Congressional* Research Service) وله اهتمامات متعددة وخاصة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية وتقدم هذه الدراسات إلى الكونجرس الأمريكي.

ثالثا: مكتب الكونجرس للميزانية (*Congressional Budget Office*) متخصص بشؤون الميزانية وتقييم أبعاد أوجه الإنفاق المختلفة وتحديد الآثار التي تترتب على خفض أو زيادة ميزانية بعض البرامج.

رابعا: مكتب تقييم التكنولوجيا (*Office* of *Technology Assessment*) ويساعد الكونجرس على فهم تعقيدات التكنولوجيا الحديثة وإصدار التشريعات بشأنها.

وإلى جانب تلك المؤسسات قامت الحكومة الأمريكية في الستينيات والسبعينيات بإنشاء معاهد أبحاث وأقسام للدراسات المتخصصة في كل الوزارات الرئيسة، ومن ضمنها معهد الخدمة الدولية التابع لوزارة الخارجية واستحداث دوائر خاصة في وزارة الخارجية لتمويل نشاطات بعض المؤسسات التي تقوم بترويج ونشر الثقافة الديمقراطية ومفاهيم المجتمع المدني وحقوق الإنسان في العالم وفق معايير ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

2- تأثير مؤسسات البحوث think tank في صناعة القرار السياسي الأمريكي:

ليس من السّهل تحديد طبيعة التأثير والدور الذي تمارسه مؤسسات البحوث على عملية **صياغة السياسة الخارجية** واتخاذ القرار في الولايات المتحدة كما هو الحال بالنسبة للعوامل والعناصر المؤثرة في هذه العملية، وذلك لغموض وعدم وضوح هذا التأثير، أو بسبب الطبيعة الغامضة لعملية صنع السياسة في الولايات المتحدة. فمؤسسات البحوث تتنوع نشاطاتها من تقييم للبرامج، وتحليل السياسات إلى تقديم المقترحات وتمتد بشكل عام إلى صنع السياسة العامة للدولة الأمريكية[14].

2-1 طبيعة التأثير:

دور وتأثير مؤسسات البحوث في صناعة القرار السياسي أمر يحتاج إلى إمكانيات علمية ومعرفية كبيرة، وأيضا إلى وقت ووسائل متنوعة من

المصادر والوثائق، لأن طبيعة عمل هذه المؤسسات أهم مصدر من مصادر جمع المعلومات، تصنيفها، ترتيبها وتحليلها، من خلال الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة. كما تؤثر على المجتمع والدولة بشكل عام وبصور مختلفة مباشرة وغير مباشرة... حيث اتجهت الدولة الأمريكية منذ بداية تكوينها إلى الاستعانة بالخبرات البشرية المتواجدة خارج أطر الدولة الرسمية، إذ إن قيام القطاع الخاص بتحمل مسؤوليات التنمية والتصنيع والبحث العلمي بشكل رئيس يستحوذ على معظم الخبرات والمعارف المستجدة في المجتمع الأمريكي[15].

وهذا يعني بأن مؤسسات الدولة الرّسمية تعتمد على المجتمع بالدّرجة الأساسية في كافة المجالات، إذ قامت المؤسسات الخاصة بتقديم خدمات كثيرة للمؤسسات العامة من خلال رفع مستوى الكفاءات وتأهيل كوادر متخصصة لتدخل في العمل الحكومي. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، وإنما أدى اتساع مجالات العمل وتعدد البرامج الحكومية وتنوعها إلى دفع الدولة إلى الاستعانة بالمؤسسات الخاصة لتقييم البرامج وتحليل السياسات وتقديم المقترحات المناسبة[16]. ومع الانتشار الواسع للوسائل الحديثة للإعلام والاتصال، ومنها مواقع التواصل الإجتماعي، مثل "فايسبوك وتويتر"، أدى إلى سهولة انتشار وتبادل الآراء والأفكار والمعلومات، إذ أصبحت وسائل الإعلام أدوات إيصال الفكر والآراء للمستفيدين من السياسيين والمختصين الآخرين، وبالتالي أصبحت مؤسسات البحوث ومراكز التفكير، منابر إنتاج هامة لصناعة ونشر الجديد من الأفكار، ومصادر رئيسة لتزويد وسائل الإعلام بالحديث من الآراء والإحصاءات والتحليلات، وبذلك أصبح التفاعل المتواصل بين مختلف مؤسسات البحوث ومراكز التفكير ووسائل الإعلام أهم

أدوات تشكيل الرأي العام وأكثر الأطراف قدرة على مراقبة أعمال الدولة بوجه عام، ومصدر معلومات وخبرة لم يعد بالإمكان الاستغناء عنها[17].

كما تقوم مؤسسات البحوث –في العادة– بالمشاركة في صنع السياسة العامة للدولة من خلال إرساء الأسس الفكرية والفلسفية والاجتماعية والاقتصادية للبرامج والسياسات الرئيسية. قد لا تمثل مؤسسات البحوث رأي الأغلبية، ولكنها تعمل بكل جهدها وتحاول باستمرار إعادة تشكيل رأي الأغلبية، بما يتفق مع وجهة نظرها وفهمها الذاتي لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الوطنية[18].

ويرى ريتشارد هاس (المدير السابق لدائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية)، أن هناك خمسة طرق رئيسية توفرها مؤسسات البحوث، من منظار صانعي السياسة الأمريكية، تسمح بالتأثير على صانعي القرار، فهي تولد تفكيرا جديدا لدى صانعي السياسة الأمريكية، وتوفر خبراء للعمل في الحكومة والكونغرس، وتؤمن لصانعي السياسة حيزا لإيجاد تفاهم مشترك حول الخيارات السياسية المختلفة، وتثقف المواطنين الأمريكيين عن العالم، وتوفر إمكانية قيام فريق ثالث بالوساطة من جهتين متنازعتين لحل النزاعات[19]. كما تؤمّن هذه المؤسسات سيلا مستمرا من شبكات الضغط للخدمة والتأثير في السياسات الخارجية الكبرى، ووظيفتها هذه تعتبر حاسمة الأهمية في النظام السياسي الأمريكي، كما تؤمن للرسميين الذين يتركون المناصب الحكومية مواقع مؤسساتية يستطيعون فيها ضمان انخراطهم في مؤسسات بحثية ضاغطة ومؤثرة[20].

وبصورة عامة يعدّ إنشاء مؤسسات البحوث محاولة من قبل قطاعات الشعب النشطة والواعية والمثقفة (النخبة) بضرورة وأهمية المشاركة في صناعة السياسة العامة للدولة بعيدا عن أطر حكومية. وتعد مؤسسات

البحوث من جهة أخرى وسيلة لقيام القوى المسيطرة على المجتمع بإيصال خبرتها ووجهات نظرها وحكمتها لصانعي القرار السياسي من ناحية، وإلباسها فلسفتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لباساً علمياً، وإعطاءها الشرعيّة والمصداقية من ناحية أخرى، وأيضا تعدّ مؤسسات البحوث بوجه عام بمثابة مخازن لتزويد الحكومة بالآراء الجديدة والتحليلات الأكاديمية والكفاءات المؤهلة لتسلم مهام الإدارة في الحكومة[21].

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من روّاد قطاع الثينك تانكس، والمهتمين به، على علاقة وطيدة بالسياسيين الأمريكيين أو بالأحرى بالسياسة بصورة عامة في الولايات المتحدة[22]، كون السياسة الأمريكية تحتم قيام كل رئيس جديد بتعيين حوالي (4000) شخص في مناصب سياسية وإدارية وقضائية هامة، من بينهم (600) شخص كوزراء ومستشارين ونواب الوزراء ومساعدي الوزراء وموظفي البيت الأبيض، وحوالي (1000) شخص كسفراء وقضاة، وحوالي (2200) شخص كمستشارين وأعضاء في اللجان المختلفة التي يتم تشكيلها لمتابعة قضايا مختلفة وهامة[23]، وفي العادة يأتي غالبية هؤلاء من مؤسسات البحوث ومكاتب المحاماة الاستشارية الخاصة المتواجدة في العاصمة واشنطن، وباستلام الطاقم الجديد للمناصب الحكومية الهامة تقوم غالبية أعضاء الطاقم القديم بشغل معظم الوظائف التي تصبح شاغرة في تلك المراكز والمكاتب وهذه العملية (التبادل للمراكز والأدوار) تستمر، ومن بين أهم النماذج والأمثلة على ذلك ما يلي:

* (ادوارد ووكر) الرئيس الحالي لمعهد الشرق الأوسط، هو مساعد وزير خارجية وسفير أمريكي سابق.

*(مارتن أنديك) مدير مركز الحسابات لدراسات الشرق الأوسط بمعهد بروكينز، عمل مساعداً لوزير الخارجية وسفيراً سابقاً في إسرائيل.

*(كينت بوليك) مدير البحوث بنفس المركز فهو مدير سابق لوحدة شؤون الخليج بمجلس الأمن القومي.

*(ريتشارد هاس) الذي ترأس سابقاً قسم تخطيط السياسات بالخارجية الأمريكية، وهو الرئيس الحالي لمجلس العلاقات الخارجية. (دينس روس) أحد المستشارين الأساسيين لإدارة الرئيس بيل كلينتون، يعمل –حاليا– كمدير لمعهد واشنطن لشؤون الشرق الأدنى.

(مادلين أُولبرايت) وزيرة الخارجية السابقة في عهد كلينتون، تعمل في المعهد الوطني للشؤون الدولية (NDI) الممولة من وزارة الخارجية.

وبذلك يتبين بوضوح مدى التقارب بين الباحثين والدارسين في هذه المؤسسات وعمليات صناعة السياسة واتخاذ القرارات الأمريكية.

وعليه، وعلى الرغم من تنوع وتعدد الخدمات التي تقدمها مؤسسات البحوث حسب تنوع وتخصص هذه المؤسسات، إلا انه يمكن جمع الخدمات في النقاط التالية، وتلخيصها كما يلي[24]:

- تقييم السياسات السابقة، ووضعها في إطارها التاريخي والسياسي السليم؛
- تحديد الآثار بعيدة المدى للسياسات المتبعة تجاه الأصدقاء والأعداء على حد سواء، فيما يتعلق بمصالحها ومكانتها الدّولية خاصة؛
- طرح الأفكار والآراء الجديدة، واقتراح السياسات البديلة، خلال المدة التي تسبق مباشرة انتقال السلطة من إدارة إلى أخرى خاصة، أو بعد أحداث كبرى أو بروز ظواهر جديدة أو مستجدات، مثل أحداث 11 من سبتمبر 2001، وقضايا الإرهاب، وذلك لتكون تلك الأفكار والمقترحات تحت تصرف صانعي القرار السياسي الجدد. ومن الأمثلة على ذلك قيام كل من معهد بروكينجز ومعهد دراسات الشرق الأوسط بنشر دراستين عن أزمة

الشرق الأوسط خلال السنة الأخيرة لحكم رونالد ريغان الثانية تحت عنوان (نحو سلام عربي- إسرائيلي) والثانية كانت بعنوان (مصالح الغرب وخيارات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط) في فبراير1988[25]؛

- تزويد الإدارات المتتابعة والأجهزة المختلفة بالخبراء.
- تقديم المشورة والنصح لأجهزة مؤسسات الدولة أحيانا بناءً على طلب تلك الأجهزة.
- تدريب جيل جديد من القيادات الفكرية والسياسية ليكون جاهزاً لتسلم الإدارات السياسية العامة للدولة.
- التأثير في الرأي العام وفي صانع السياسة والقرار السياسي من خلال عقد الندوات والمؤتمرات ونشر الكتب والدراسات، وإصدار النشرات والمجلات ونشر التقارير وإعداد البرامج الإذاعية والتلفزيونية وتقديم التحليلات، لتبرير سياسات معينة أو نقدها أو لترويج أفكار جديدة وتعميمها، وبذلك يعززون المكانة الأدبية لمؤسسات البحوث والمفكرين[26].
- إمداد وسائل الإعلام وبرامجها بالخبراء والمحللين القادرين على تحليل الأحداث والتنبوء بها، خاصة في أوقات الأزمات.
- القيام بإجراء الاتصالات السرية مع جهات أجنبية لحساب الحكومة الأمريكية ومحاولة جس النبض قبل طرح بعض المبادرات السياسية.
- بلورة مواقف ومصالح الأمّة المشتركة وتجسيد ذاكرتها الجماعية وتنمية قدرتها التراكمية في مجالات الفكر والسياسة والإعلام.
- هذه الخدمات وغيرها تقوم بها مؤسسات البحوث الخاصة والمهتمة بقضايا السياسة بصورة عامة، ولكن هناك مؤسسات أخرى ذات اختصاصات مختلفة (كالصّحة، والنشاطات الاجتماعية، والتعليم،...الخ).

2-2 وسائل تأثير مؤسسات البحوث:

تمارس مؤسسات البحوث عادة دورها في التأثير على صناع القرار، أو صياغة السياسات العامة من خلال عدّة أشكال أو وسائل، بعضها مباشر، وبعضها غير مباشر؛ بعضها قد يكون تأثيره على المدى البعيد، وبعضها يكون تأثيره على المدى القصير، ويمكن إرجاع قدرة مؤسسات البحوث على التأثير على عملية صنع القرار إلى تكيفها السريع مع القضايا والأزمات الجديدة في البيئة الدولية، بحث تقوم بنشر أبحاثها ودراستها قصد إيصالها إلى النخب السياسية، ووسائل الإعلام، والرأي العام، ويشير في هذا الصدد مايكل د. ريتش (نائب الرئيس التنفيذي في مؤسسة راند)، إلى كيفية تكيف مؤسسات البحوث مع القضايا الجديدة بقوله: "إنّ مؤسسات البحوث والرأي التي تتعاون مع وكالات الدفاع والاستخبارات كانت تركز حصرياً على المواضيع الإقليمية والوظيفية، لكن تلك المنظمات بدأت تدعى الآن أيضا لمساعدة المؤسسة العسكرية في معالجة التحديات الجديدة في مجالي الإرهاب والأمن القومي[27]".

إن هذه القدرة على التكيف مع القضايا الجديدة هي الميزة التي تختص بها مؤسسات البحوث مقارنة بالمنظمات الحكومية والبيروقراطية حسب "جيمس. ماكغان، إذ يرجع ذلك –حسب نظره– إلى مجموعة من المميزات التي تنفرد بها مؤسسات البحوث والمتمثلة في:

- تجهيزها بصورة أفضل للتعامل مع الطبيعة المتشابكة بمسائل السياسة العالمية.
- قدرتها الكبيرة على جمع وإشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية صنع السياسة.

- قدرتها الكبيرة على تأمين الترابط والتداخل في العملية السياسية، بدءا من جمع المعطيات ووصولا إلى تكوين المعرفة السياسة.
- قدرتها الكبيرة على ابتكار وسائل تطبيق السياسات من البيروقراطيات الحكومية التي قد تكون مقسمة داخليا على دوائر ومجالات اختصاص متعددة.

ويمكن تلخيص أهم أشكال وطرق ووسائل تأثير مؤسسات البحوث فيما يلي[28]:

أولا: الأنشطة العلمية التفاعلية

وهذا النوع من الأنشطة يتمثل في عقد المؤتمرات أو الندوات وورش العمل حول قضايا تقع ضمن اهتمام المسؤولين وصناع القرار، وعادة المشاركين في هذه الأنشطة تفتح المجال للحوار والنقاش المباشر بين الباحثين أنفسهم أو مع المشاركين من المهتمين من صناع القرار و المسؤولين. وهذا النوع من الأنشطة يكون عادة ثري بالنقد من جهة، وبتوليد الأفكار والاقتراحات الجديدة من جهة ثانية، والتعرف على الاتجاهات العامة لدى الباحثين والخبراء حول القضايا موضوع المؤتمر أو الندوة من جهة ثالثة[29].

ثانيا: الحلقات البحثية أو اللقاءات المغلقة

وهي تدخل ضمن الأنشطة البحثية التفاعلية، ولكنها عادة تكون بين كبار المسؤولين أو صناع القرار مع فريق من الخبراء المكلفين بإعداد دراسات معينة تتعلق بقضايا معينة أو إعداد سياسات عامة، وقد تكون قبل البدء بالدراسة للتعرف والإحاطة باهتمامات واحتياجات ومتطلبات صانع

القرار، وأثناء إعداد الدراسة للتأكد من سلامة سير الدراسة وفق احتياجات صانع القرار ومتطلباته، وكذلك للاطلاع على طبيعة تطورات مسيرة الدراسة، وأخيراً، تكون بعد الانتهاء من الدراسة، وعادة نتائج هذه الدراسة لا تنشر أو ينشر منها ما هو يخدم أهداف إعداد الدراسة أو صانعي القرار فحسب[30].

ثالثا: وسائل الإعلام

عادة ما تستقطب أو تستضيف وسائل الإعلام، خاصة الفضائيات التلفزيونية والصحافة، الباحثين والخبراء العاملين في مؤسسات البحوث للاطلاع على آراءهم وتحليلهم العلمي حول القضايا الساخنة أو الأزمات السياسية أو القضايا والسياسات الحكومية مثار الجدل لدى الرأي العام، وغالباً تلعب آراء الخبراء والمحللين دوراً في صناعة أو صياغة أو تعديل مواقف واتجاهات الرأي العام، وهو ما يشكل في بعض الأحيان ضغوطاً على صانع القرار لتعديل سياسته وقراراته أو توجيهاً إيجابياً له[31].

رابعا: المشاركة في النشاط العام

إنّ العديد من الباحثين والخبراء العاملين في مؤسسات البحوث يتم دعوتهم للمشاركة في لقاءات أو محاضرات وأنشطة عامة، سواء في مؤسسات تعليم جامعية أو في نقابات أو في جمعيات أو مؤسسات المجتمع المدني، وهذه المشاركات قد تكون على مستوى البيئة المحلية أو الوطنية أو النشاط الدولي. وغالباً ما تشكل مشاركة هؤلاء الخبراء والباحثين تسويقاً فاعلاً لآرائهم وأطروحاتهم السياسية أو العلمية، كما يجعل منهم أسماء ومرجعيات ورموز معروفة سواء على المستوى الشعبي أو النخبوي أو على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي[32].

خامسا: العلاقات المباشرة أو الشخصية مع صناع القرار

إنّ الكثير من الخبراء والباحثين في مؤسسات البحوث يملكون إما علاقات مباشرة أو سهولة في التواصل مع صنّاع القرار أو المسؤولين المعنيين في مجالات الاختصاص أو القضايا المشتركة أو المتشابهة، وهذا ما يسهّل من قدرتهم على الإقناع والتأثير ومعرفتهم لاحتياجات ومتطلبات صناع القرار والمسؤولين. كما إنّ الكثير من الباحثين والخبراء كانوا في مواقع صناع القرار، مما وفّر لديهم شبكة واسعة من العلاقات مع المسؤولين وصناع القرار وفي قطاعات مختلفة في المجتمع أو الدولة.

من ناحية أخرى فإنّ معظم الباحثين والخبراء في مؤسسات البحوث يتوفر لديهم الغطاء أو العنوان العلمي المقبول بشكل كبير للتواصل مع المسؤولين أو مؤسسات المجتمع، وخاصة مع المؤسسات الإعلامية والأكاديمية ورجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين وغيرهم. كما إنّ هذا التواصل يوفّر لديهم القدرة على بناء شبكة من العلاقات الشخصية مع العديد من هؤلاء المسؤولين، كما إنّ مشاركتهم في الأنشطة العامة تجعل الكثير منهم رموزاً معروفة تزيد من قدرتهم على الوصول إلى المسؤولين وصناع القرار[33].

سادسا: النشر العلمي والمؤلفات العلمية

إنّ من ضمن الاهتمامات الأساسية وأولويات مؤسسات البحوث هي "النشر العلمي"، وهو يشكل المخرجات أو المنتوج الأساسي الذي تستهدفه مؤسسات البحوث والدراسات، ولا يمكن عند الحديث عن وجود مؤسسات بحوث بدون أن يكون له نشر علمي، وإلا فسوف يُصنف ضمن قطاع آخر غير قطاع مؤسسات البحوث. وإنّ النشر العلمي عادة له تأثير على المدى

القصير من خلال التغطية الإعلامية وحملة العلاقات العامة للمؤلفات والدراسات الجديدة. وبينما يكون التأثير على المدى المتوسط والبعيد من خلال اعتماد الدراسات والكتب والمؤلفات العلمية في عملية التأليف والنشر كجزء من عملية البحث العلمي، بالإضافة إلى الاستفادة من مطبوعات ومنشورات مؤسسات البحوث في كثير من الأحيان في العملية التدريسية لطلبة الجامعات في مؤسسات التعليم العالي[34].

إنّ محاولة معرفة مدى تأثير مؤسسات البحوث لدى صناع القرار أو صانعي السياسات العامة دفعت العديد من الباحثين والأكاديميين إلى إيجاد مؤشرات أساسية تساعد في معرفة حجم تأثير هذه المراكز، ومن أهم المؤشرات كما يلخصها بعض الباحثين فيما يلي[35]:

- مدى العلاقات والاتصالات مع صناع القرار أو صانعي السياسات، أو الإدارة المنفذة أو المشرفة على تنفيذ للسياسات.
- مدى حجم وجودة الأبحاث والدراسات الصادرة عن مؤسسات البحوث واتساع توزيعها.
- مدى استخدام صانعي السياسات العامة أو متخذي القرار لإصدارات أو أبحاث ودراسات مركز الأبحاث؛
- مدى استخدام أو اعتماد أو اهتمام النخب، مثل كُتاب الصحافة والمعلقين الإعلاميين وهيئات التحرير.

2-3 التحديات المطروحة على مؤسسات البحوث:

هناك مجموعة من الإشكاليات والتحديات التي تواجه مؤسسات البحوث التي تؤثر على دورها وفعاليتها، سواء في مجال البحث العلمي

بشكل عام أو في مجال صنع السياسات العامة وعملية صنع القرار بشكل خاص. وفيما يلي استعراضاً لأهم هذه المشكلات والتحديات[36]:

أولا: مشاكل التمويل

تعتبر مشاكل توفير التمويل اللازم لمؤسسات البحوث، أو للمشاريع البحثية التي تقوم أو ترغب بإنجازها، من أهم التحديات والإشكاليات التي تواجهها مؤسسات البحوث الخاصة، فهذه الإشكالية تلعب دوراً محورياً في سياسات المؤسسات واستقلاليتها العلمية والسياسية، وكذلك في تحديد أجندتها البحثية، وأحياناً في اختيار مستوى أو نوعية الخبراء والباحثين، أي مستوى الكفاءات العلمية القائمة على البحوث والدراسات، وبالمحصلة في مستوى أو الجودة العلمية للدراسات أو المنتوج العلمي، وهذه الإشكالية تُعتبر من أخطر وأصعب التحديات التي تواجه مؤسسات البحوث الخاصة[37].

كما تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه المؤسسات تستمد وجودها واستمراريتها من التبرعات التي تتدفق في معظمها من الشركات الكبرى، لذلك فإنه من الملاحظ أن مراكز ومستودعات الفكر ونشاطها الفكري والبحثي يستند إلى أسس وقواعد الإيديولوجية الرأسمالية الأمريكية، ويجتهد في تلقين الجمهور بمها وتعميق إيمانه بقدسيتها، إلا أنها تشهد في نطاق هذه المهمة حوارا فعّالا واختلافات واضحة، ذلك أن نقاشات السياسات على المستوى الخارجي داخل مراكز الفكر يقوي هذه السياسات من حيث أن وجهات النظر يتم تبادلها بكل حرية، مما يعطي طابع التعاون والحوار بين هذه المراكز والتي تنعكس على طبيعة هذه السياسات[38].

ثانيا: الموضوعية والاستقلالية العلمية

إنّ مشكلة الاستقلالية العلمية هي تحد آخر يواجه مؤسسات البحوث الخاصة، ويقصد بالاستقلالية هنا سواء من حيث اختيار المواضيع أو تحديد الأجندة البحثية، أو الاستقلالية في التعبير ونشر نتائج الدراسات، أو في قدرتها بالمحافظة على الموضوعية العلمية في الدراسات والأبحاث. بمعنى آخر إنّ إشكالية الاستقلالية في جوهرها تعتمد على مدى توفر استقلالية القرار السياسي والعلمي والمالي لهذه المؤسسات، وإنّ مستوى الاستقلالية عموماً يخضع لمجموعة من العوامل منها مستوى الحريات السياسية، ومستوى التطور الاجتماعي والعلمي في الدولة، ومدى توفر التمويل ومصادره، وحرصاً على الاستقلالية، تشترط بعض مؤسسات البحوث مراكز الفكر والأبحاث الأمريكية عدم قبول التبرعات المشروطة، أو عدم الاعتماد في تمويل مشاريعها وعقودها البحثية على الحكومة إلا بنسبة محدودة وضيقة مثال ذلك معهد بروكينجز، ومركز الدراسات الدولية والإستراتيجية Csis في أمريكا لا يقبلون عقود بحثية Contract Research من الحكومة إلا بنسبة لا تزيد عن أو تتراوح حول 15% فقط من ميزانيتها. بينما بعضها الآخر مثل مؤسسة AEI ترفض كلياً العقود البحثية مع الحكومة حرصاً على الاستقلالية[39]. وتعتمد العديد من مؤسسات البحوث على"الوقف" لتمويل جزء كبير من ميزانيتها. من ناحية أخرى، فإنّ إشكالية الاستقلالية العلمية تتأثر في أحيان كثيرة بطبيعة الانتماء الأيديولوجي أو الارتباط السياسي لمؤسسات البحوث أو القائمين عليها. وإن كان لديها التمويل الخاص بها، وهذا الانتماء أو الارتباط يؤثر في تحديد الأولويات البحثية، ومنهجية التحليل العلمي، وطبيعة قضايا ومواضيع الدراسات، وتوصياتها، ونوعية النشر العلمي وأولوياته[40].

ثالثا: الاستمرارية في الإبداع والابتكار:

إنّ عملية الإبداع العلمي أو الفكري وإنتاج الأفكار الجديدة في البحث العلمي وإعداد السياسات العامة يعتبر من التحديات الصعبة التي تتطلب كفاءات وخبرات علمية مميزة، وهذا التحدي يعني القدرة المستمرة على العمق في تحليل المشكلات وتوفير الحلول الإبداعية مع القدرة العلمية على حسن استشراف المستقبل. وعادة توفر هذه القدرة الإبداعية لبعض مؤسسات البحوث يجعل منها ذات تأثير ونفوذ لدى صناع القرار وفي صناعة السياسات العامة، ومرجعية علمية لدى الباحثين والمهتمين. إنّ حجم ومستوى الإبداع والابتكار لدى مؤسسات البحوث يجعلها تسير باتجاه المزيد من الفعالية والتأثير سواء على الصعيد المجتمعي أو الدّولة أو الشؤون الدولية، أو مستوى صناع القرار في مختلف القطاعات التي تقع ضمن مجالات اهتمامات وعمل هذه المؤسسات البحثية، حيث أصبحت مؤسسات البحوث في السنوات الماضية "ظاهرة عالمية"، لأن المؤسسات الأمريكية تتميز عن نظيراتها في البلدان الأخرى بقدرتها على"المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صنع القرار، وفي استعداد صانعي السياسة إلى العودة إليها للمشورة السياسية"[41].

خاتمة:

إنّ عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية عملية معقدّة، تساهم فيها عناصر وعوامل مختلفة تتداخل وتتشابك تأثيراتها وتمرّ بمراحل وإجراءات جدّ معقدة، وهذا هو شأن صنع السياسة في النّظم الديمقراطية الليبرالية، وخاصة في مثل دولة بحجم الولايات المتحدة الأمريكية. ويساهم في الواقع عدد كبير من مؤسسات البحوث Think Tanks

في صياغة القرار السياسي الأمريكي إذ لا تعتبر هذه المؤسسات مصادر ومنابع لإنتاج المعرفة والثقافة والفكر عن طريق جمع المعلومات، تصنيفها، ترتيبها وتحليلها، من خلال الأبحاث والدراسات. الأكاديمية والتحليلية النقدية فقط بل أصبحت تتعداها إلى درجة تناول مشكلة معينة بصورة مباشرة وتقديم للمختصين وصانعي القرار في الدولة أو في القطاع الخاص بدائل يمكن أن يختار أفضلها أو قد يقدم بديلاً واحداً لابد من الاعتماد عليه من قبل الجهة المعنية، وهنا يبرز دور ونفوذ هذه المؤسسات[42].

ويكمن في الواقع سر نفوذ هذه المؤسسات في القدرة الكبيرة على التكيف السريع مع القضايا والأزمات الجديدة في البيئة الدولية، بالإضافة إلى ذلك التقارب بين الباحثين فيها ودوائر صناعة السياسة الأمريكية مما يسهل التأثير على عملية صنع القرار من خلال نشر الأبحاث والدراسات قصد إيصالها إلى النخب السياسية، ووسائل الإعلام، والرأي العام.

والجدير بالذكر أن دور وتأثير هذه المؤسسات في عملية صناعة القرار السياسي لا يبدو واضحا للعيان وإنما يحتاج إلى البحث والتقصي من خلال الكشف عن قضايا ومسائل أخرى مرتبطة بهذا الموضوع، مثل البحث عن دور وتأثير الثقافة على صنع السياسة ودور المثقف وعلاقة المعرفة بالسلطة والسياسة بصورة عامة.

قائمة الهوامش والمراجع:

[1] محمد عبد العزيز ربيع، **صنع السياسة الأمريكية والعرب**، منشورات دار الكرمل، عمان، 1999، ص117.

[2] James G. Mc.Gann, **Think Tanks and Policy Advice in the United States,** Academics, advisors and advocates, Taylor & Francis e-Library, 2007, New York, 2007, p76.

[3] Ibid. p79.

[4] Murray Weidebbaum**, The Competition of Ideas: The World of Washington Think Tanks,** New Brunswick, NJ: Transaction Press, 2008, p93.

[5] محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص118.

[6] نجوى عابر، **الحرب الوقائية في العقيدة الإستراتجية للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة حالة الحرب على العراق مارس 2003.** (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2011، ص86.

[7] محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص119.

[8] Murray Weidebbaum, Op. Cit**.** p94.

[9] Ibid. p96.

[10] Ibid. p100.

[11] محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص122.

[12] بلهول نسيم، **في العمق الصهيوني للقوة الإيرانية**، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص99.

[13] بنجامين بربر، **إمبراطورية الخوف: الخوف والإرهاب والديمقراطية.** (تر: عمر الأيوبي)، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005، ص42.

[14] إبراهيم أبو خزام، **أقواس الهيمنة، دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن.** ط1؛ دار الكتب الجديد المتحدة، ليبيا، 2005، ص111.

[15] محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص115.

[16] نفس المرجع، ص116.

[17] Cynthia Ghorra-Gobin, « Le Positionnement Des Think Tanks Dans l'Espace Politique Américan : des lieux de recherche ou d'influence ? », **Quaderni** 70, Autonne 2009.

[18] محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص117.

[19] Richard N. Haass, « Think Tanks & U.S Foreign Policy : A Policy Makers Perspective », **Electronic journal of the U.S Department of Stat**, Volume7, Number3, November 2002, p5.

[20] عبد الغنيّ حجاب، **دور الشبكات غير الرسمية في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية: أنموذج الحالة العراقية.** (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2005، ص147.

[21] محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص129.

[22] James G. Mc Gann, Op. Cit. p 166

[23] Ibid. p168.

* المعهد الديمقراطي الوطني (National Democratic Institut) هو منظمة غير ربحية، تعمل في سبيل دعم الديمقراطية وتقويتها على نطاق واسع في العالم.

[24] أحمد موصدق، **مختبرات الأفكار: نماذج متباينة ورهانات جيوسياسية معقدة. معاهد الإستراتيجيات الأمريكية: الفكر في خدمة الفعل** (2015/04/30),**[www.arab-csr.org]**

[25] بنجامين بربر، مرجع سابق، ص45.

[26] إبراهيم أبو خزام، مرجع سابق، ص99.

[27] Rich, Michael, « Rand: how think thank interact with the military », invest foreign policy agenda, an **Electronic journal** of the U.S Stat, No.1, 2002, p22.

[28] تقرير المعرفة العربي للعام 2009، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، 2009، ص168–170.

[29] Rich, Michael, Op. Cit. p25

[30] Ibid, p30.

[31] James G. McGann & R. Kent Weaver**, Think tanks & civil societies, Catalysts for Ideas & Action,** Fourth paperback printing, New jersey, 2009, p123.

[32] Ibid. p125.

[33] James G. McGann & R. Kent Weaver, Op. Cit. p133.

[34] Ibid. p135.

[35] John J. Hamre, Op. Cit. p3.

[36] **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، ناظم عبد الواحد الجاسور، ط2؛ بيروت: دار النهضة العربية، 2011، ص575.

[37] Daneil Béland et Jean-Philippe Viriot Durandal, L'expertise comme pouvoir : le cas des organisations de retraités face aux poulitiques publiques en France et aux Etats-unis. **Lien social et Politiques**, n° 50, 2003, p. 105-123.

[38] بودردابن منيرة، **دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية** (دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية). (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة قسنطينة، 2009، ص145.

[39] Donald E. Abelson, Op. Cit. p226.

[40] Ibid. p228.

[41] Murray Weidebbaum, Op.Cit, p100.

[42] عامر حسن فياض، علي عباس مراد، **مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط**، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2004، ص118.